

اتفاق التعاون والشراكة بين الصين وإيران: معطى جيواستراتيجي في معادلة الشرق الأوسط

على مدى السنوات الخمس الماضية، أجرى مسؤولون إيرانيون وصينيون مشاورات لتوقيع اتفاق شراكة اقتصادية وامنية مهد الطريق امام تدفق مليارات الدولارات عبر استثمار صيني داخل إيران، قدرت وسائل اعلام قيمته بـ400 مليار دولار. يفتح الاتفاق الباب على توسيع التعاون في المجال العسكري، ومجالات الابحاث وتطوير الاسلحة والتعاون الاستخباراتي، والتنسيق في مجال المنظمات الدولية. يغطي البرنامج الشامل العديد من المجالات التي يعد التعاون في المجال النفطي والبتروكيميائي الأبرز فيها، في ظل ما تشهده إيران المنهكة اقتصاديا، بالنظر الى الاستثمارات الضخمة في هذا المجال

في إيران، هناك نوع من الاحتفاء بهذا الاتفاق، من خلفية سياسية، هي التصدي المشترك للهيمنة والغطسة الاميركية، والتحرر من قيود الملف النووي والعقوبات والتبعات، باعتبار ان اهم الطرق لاجهاض العقوبات الاميركية على إيران هو ان ترتبط طهران بالدول الكبرى، وان تقيم علاقات اقتصادية على نطاق واسع مع دول الجوار والمنطقة، حتى لو ادى ذلك الى تحدي ادارة الرئيس جو بايدن التي تحاول حشد الحلفاء ضد الصين.

في الخليج هناك شيء من التقرب والحذر، والنظرة الى الاتفاق الاقتصادي الكبير بين الصين وإيران تتم من زاوية انه يمنح الصين موطئ قدم مهما واستراتيجيا في قلب المياه الدافئة للخليج العربي، ويصعب تماما في نهج الصين الاستعماري الاقتصادي الجديد. ويظهر ذلك جليا في ما انجزته حتى الان في القارة الافريقية، وتعمل على تكراره في مناطق اخرى حول العالم في اسيا وامريكا الجنوبية تحديدا، بالاعتماد فقط على تقديم مغريات الجزرة الاقتصادية للدول المأزومة المحتاجة. علما ان إيران اليوم تتعلق بالقشة الصينية لتخرج من عزلتها العالمية الكبرى. انه اتفاق الحاجة والضرورة لكل طرف منهما، كل فريق يبحث فيه عن مواطن ضعف الاخر لاستغلالها بشكل مثالي.

اكثر ما يقلق دول الخليج هو المضمون العسكري في الاتفاق. فنشر قوات صينية رسمية على الاراضي الإيرانية، بتغطية شرعية، سيجعل إيران قاعدة صينية متقدمة في بقعة محسوبة تقليديا للاميركيين، من دول الخليج العربي الى افغانستان ودول اخرى في الشرق العربي.

السيطرة على مضيق باب المندب من خلال القاعدة العسكرية التي اقامتها في خليج تاجورة في جبوتي، حيث تمت السيطرة على المرفأ بكامله. لقد تم بناء القاعدة خلال العامين 2015 و2017، وهي قريبة من قواعد يقيمها الاميركيون وحلفاؤهم الغربيون والأتراك والاماراتيون هناك. في اسرائيل، اشعل توقيع الاتفاق الصيني - الإيراني للتعاون الاستراتيجي الضوء الاحمر لدى الاجهزة المختصة ومعاهد الابحاث والخبراء، لكون ذلك يمثل، بحسب تقديراتهم ومخاوفهم، متغيرا استراتيجيا ستكون له تداعياته على مجمل الوضع الاقليمي، وعلى الامن القومي الاسرائيلي. يشكل الاتفاق بين بكين وطهران مؤشرا كاشفا الى فشل السياسة الاميركية - الاسرائيلية حيال إيران، سواء في ولايتي باراك اوباما او دونالد ترامب. فلا الاول نجح في احداث تحولات في الداخل الإيراني، ولا الثاني حصد نتائج من سياسة الضغوط القصوى. وتذكر تل ابيب ان تفاقم الصراع الصيني - الاميركي، والروسي - الاميركي، يمنح طهران هامشا اوسع للاستفادة من هذا التناقض لمصلحة تعزيز موقعها وحلفائها في التوازنات والمعادلات الاقليمية القائمة. لا تستطيع تل ابيب اخفاء مخاوفها من ان نتائج تنفيذ اتفاق التعاون الإيراني - الصيني تحيد الى حد كبير رافعة الضغط الاقتصادي الاميركي، وتعزز الموقف التفاوضي الإيراني، وهو ما يعني عمليا، تبديد الرهان على خيار اخضاع إيران او على الاقل اضعاف موقفها نسبيا في اي مفاوضات لاحقة، وما سيسهم ايضا، في تعزيز مكانتها الاستراتيجية مع حلفائها في المنطقة.

اما في الولايات المتحدة، فيرى الخبراء في شؤون الشرق الاوسط ان هذه الصفقة تعمق التعاون بين طهران وبكين في وقت تسعى الصين الى كسب مزيد من النفوذ في الشرق الاوسط، فيما تبحث إيران عن سبل لدعم اقتصادها الاخيرة، كانت شريكا تجاريا حيويا لايران، ومثابة منفذ حاسم في خضم العقوبات الاميركية التي استهدفت نظامها المصرفي وصادراتها الرئيسية، بما في ذلك النفط. في الوقت الذي تحاول الولايات المتحدة النهوض من الركود الاقتصادي ووباء كورونا، وتزداد عزلتها على الصعيد الدولي، تشعر بكين جيدا بالضعف الاميركي. ويبين مشروع الاتفاق مع إيران ان الصين، خلافا لمعظم البلدان، تشعر بانها في وضع يمكنها من تحدي الولايات المتحدة، اي انها قوية بما يكفي لمواجهة العقوبات الاميركية، كما فعلت في التجارة. كما سيثير توسيع نطاق المساعدة العسكرية والتدريب وتقاسم المعلومات الاستخباراتية الجزع في واشنطن، لاسيما ان السفن الحربية الاميركية تتشابه بانتظام مع القوات الإيرانية في الخليج الفارسي، وتتواجه مع الصين حول جزء كبير من بحر الصين الجنوبي.

يحذر المفكرون الاستراتيجيون في الولايات المتحدة من مغبة استعداد روسيا والصين في الوقت نفسه. فالتقارب التدريجي بين روسيا والصين، وكذلك بين هاتين الدولتين وإيران، ارتبط اساسا باستهدافها جميعا من الولايات المتحدة. وهو انتقل من كونه، في بداياته، تقاطعا طرفيا في المواقف والمصالح، الى التنسيق المستمر في مواجهة العدوانية الاميركية، ليرتقي في السنوات الاخيرة الى مستوى الشراكة الاستراتيجية، والتي يعبر عنها راهنا الاتفاق الصيني - الإيراني، الذي لعبت موسكو دورا مهما في تذليل بعض



شراكة إيران مع الصين تعطل سلاح العقوبات الاميركية.

اذ ستصبح إيران عمليا كوكبا يدور في الفلك الصيني، ولربح قرن مقبل. وسيفرض ذلك على قوى اخرى معنية ان تحسم خيارها، لاسيما منها دول الخليج العربي، تركيا، روسيا، وطبعا اسرائيل. وسيكون على الولايات المتحدة ان تحمي مناطق نفوذها، خصوصا في الخليج العربي واسرائيل، التي اقامت هي ايضا شبكة علاقات قوية مع الصين، وبرنامج استثمارات في البنى التحتية والمواصلات البرية والبحرية باكثر من 25 مليار دولار. كما سيكون على واشنطن ان تمنح الصين اولويتها. فالاتفاق الإيراني - الصيني اطاح الجدل العقيم حول الاتفاق النووي.

استطردا، سيكون حيويا للولايات المتحدة ان



اتفاق شراكة اقتصادية وامنية مهد الطريق امام تدفق مليارات الدولارات عبر استثمار صيني.

تحسم خياراتها: هل تسلك طريق المواجهة، ام تعتمد طريق الانسحاب لمصلحة المحور او التحالف الشرقي، وتخلي ساحة الشرق الاوسط؟ مما لا شك فيه ايضا ان الاتفاق الاستراتيجي الإيراني - الصيني يدعم موقع إيران في المنطقة في هذه المرحلة المفصلية، واعلانه في هذا التوقيت له دلالاته. فهو يكرس موقع الصين ودورها في المنطقة في وقت يتراجع فيه دور الغرب الاوروبي "العجوز"، ودور اميركا - بايدن المتزدد التي توحى بانها تريد اخلاء ساحة الشرق الاوسط. لا بد من الاشارة ايضا الى ان الصين، روسيا وإيران تتجه الى التخلص من هيمنة الدولار على النظام الاقتصادي العالمي بالتعاطي في ما بينها بالعملة الوطنية، فتخرج نفسها من تحت سياسة العقوبات الاميركية.

لكن يظل هذا التطور الاستراتيجي مثيرا للجدل والتساؤلات: هل استنتجت إيران من تجربتها الصعبة مع اميركا ترامب انها تحتاج الى مظلة دولية تقيها شبح العزلة ووطأة العقوبات، وتوفر لها تدفق السلع والتكنولوجيا؟ هل باتت مستعدة لدفع ثمن الانضواء تحت مظلة من هذا النوع؟ هل ادركت إيران ان شعار "لا شرقية ولا غربية" الذي اطلق في بدايات عهد الثورة لم يعد قابلا للتطبيق، وهو ما اقر به المرشد عمليا حين دعا قبل عامين الى الانعطاف شرقا؟ هل الوسادة الصينية هي بوليصة التأمين التي يمكن ان تغني إيران عن بوليصة البرنامج النووي؟ هل اكتشفت إيران ان حلم طرد اميركا من الشرق الاوسط مستحيل، وان حلم تحوّل إيران الشريك الاكبر لـ"الشيطان الاكبر" متعذر ايضا؟ هل استنتجت ان الاوروبي طرف لا يمكن التعويل عليه لحماية اتفاق او تعويمه؟ هل استنتجت القيادة الإيرانية ان المظلة الصينية لا تشكل تهديدا لروح النظام الإيراني، لانها لا تشتت عليه تنازلات تتعلق بالانتخابات والحريات وحقوق الانسان، في حين ان المطالب الغربية تزرع الاسئلة والشكوك في جدار النظام؟ هل قررت إيران القاء نفسها بين ايدي الصين، انطلاقا من قراءتها لما يمكن ان يكون عليه توزع المواقع في نادي الكبار في السنوات المقبلة؟ اين موقع موسكو من هذا التعاون؟ يدخل في باب التسرع الحديث عن محور صيني - إيراني - روسي، وماذا عن العلاقات بين طهران وموسكو؟